نطاقها في المدينة والريف. وتفشت انماط جديدة من الاستهلاك التفاخري والرفاهي غير المعروفة سابقا، واحدثت هذه بدورها تبدلات جديدة في العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية واشكال السلوك الحياتي، التي تشيع المزيد من الاوهام لدى قطاعات واسعة من الفئات الوسطى وتستنزف طاقاتها في السعي وراء تحسين الموقع الطبقي والمهني والتنافس مع الاستهلاك(١٦).

لكن مع ذلك، فقد ربط هذا النمط من النمو الرأسمالي السريع البلاد باسرها ومختلف الطبقات والمناطق، بما فيها الاكثر محافظة وتقليدية بنمط انتاج مهيمن ورئيسي هو نمط الانتاج الرأسمالي، وبعلاقات الانتاج الرأسمالية التي تغلغلت الى مسام المجتمع بأسره. ان الرأسمالية المحلية التابعة تربط البلاد في اطار سوق واحد متسع ومتعاظم الحجم ومندمج كليا في السوق الرأسمالي العالمي. ونتيجة لهذا، فقد انحسرت بقوة جميع انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية، وارتبطت بقايا علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية بالسوق وسخرت في خدمة المنتجين الرأسماليين، مثل بقايا العلاقات الاقطاعية والبطريركية والمعيشية شبه المشاعية. ونتيجة لضعف القاعدة الانتاجية للاقتصاد الاردني، فان قدرة هذا الاقتصاد على الصمود في وجه الازمات الرأسمالية تكاد تكون معدومة. فهذا الاندماج السريع والعميق في اطار السوق الرأسمالي، على قاعدة تبعيته شبه المطلقة، تضع جميع الطبقات وجميع السكان تحت رحمة قوانين السوق الرأسمالي، وتعرضهم بقوة لنتائج الازمة الرأسمالية الدائمة والدورية، الامر الذي يكشف عن هشاشة الاساس الذي يقوم عليه وضع الانتعاش والنمو السريع الذي يشهده الاقتصاد الاردني، ويفضح ويعري الاوهام التي اشاعها هذا النمط من النمو والازدهار الرأسمالي الموقت. ولهذا، فمع عام ١٩٨١، مالت معدلات النمو الى الانخفاض السريع، وخصوصا في عام ١٩٨٣، حيث بدأت تظهر علائم الركود الحاد على عدد من القطاعات. كما انخفض الطلب على الايدي العاملة ومالت الاجور الى الانخفاض، فظهرت ظاهرة التسريحات الجماعية (١٧).

على ان العواقب الاجتماعية والاقتصادية لهذا النمط من النمو الرأسمالي، **رغم غلبة الاتجاهات الكومبرادورية والطفيلية على طابعه العام**، لا تقتصر فقط على توليده المزيد من التأزمات والاختلالات التي تشيع الاستياء والاحتجاج العام، بل تنطبق اضافة الى ذلك، جملة من التحولات البنيوية التي لا يستهان بها رغم طابعها الجزئي وتراكمها البطيء نسبيا، والتي تصب في صالح تعزيز حجم الطبقة العاملة وتطوير خصائصها النوعية البروليتارية، وتهيء لرفع مستوى وعيها الطبقي.

فاذا كان صحيحا ان اكتساب الاقتصاد الوطني احجاما ضخمة ونموه السريع، لم يترافق مع تبدل جوهري في الاوزان النسبية لمكانة القطاعات الانتاجية في اطار الاقتصاد الوطني، فانه من الصحيح، ايضا، ان قطاعات الانتاج قد شهدت نموا مطلقا سريعا، كما جدّ تحسن نسبي هام على وزن بعض قطاعاتها، وبشكل خاص قطاعات الصناعة التحويلية والتعدين والكهرباء والانشاءات، التي شهدت وتيرة نمو سريعة حسنت من مستوى مساهمتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي. كما تطورت البنية الداخلية للرأسمالية المحلية، سواء من حيث امتدادها وانتشارها جغرافيا وقطاعيا، او من حيث درجة تمركزها ونمو احجام مؤسساتها الكبرى.

تطور بنية الرأسمالية المحلية

يعنينا، هنا، رصد بعض اوجه التحولات في بنية الرأسمالية المحلية، من حيث تأثيرها على نمو الوزن العددي للطبقة العاملة ومدى تحسن مزاياها الداخلية، وليس تقييم اتجاهات نموها